



الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics



الهدف 10:
الحد من أوجه عدم المساواة



الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

المؤشر 10.3.1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها

وصف المؤشر: يُعرّف هذا المؤشر بأنه نسبة السكان (البالغين) الذين أفادوا بأنفسهم أنهم تعرضوا شخصيًا للتمييز أو التحرش خلال الأشهر الاثني عشر الماضية على أساس أسباب محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. يشير القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى مجموعة الأدوات القانونية الدولية التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية اللاحقة لحقوق الإنسان التي اعتمدها الأمم المتحدة.

التمييز هو أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل أو معاملة تفاضلية أخرى تستند بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أسباب تمييز محظورة، والتي يكون هدفها أو أثرها إبطال أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة. التحرش هو شكل من أشكال التمييز عندما يستند أيضًا إلى أسباب تمييز محظورة. قد يتخذ التحرش شكل كلمات أو إيماءات أو أفعال تميل إلى إزعاج أو إندار أو إساءة أو إهانة أو تهيب أو التقليل من شأن أو إذلال أو إخراج شخص آخر أو التي تخلق بيئة مخيفة أو معادية أو مسيئة. في حين أن التحرش ينطوي عمومًا على نمط من السلوكيات، إلا أنه قد يتخذ شكل حادثة واحدة.

يقدم القانون الدولي لحقوق الإنسان قوائم بأسباب التمييز المحظورة، إن إدراج "الوضع الآخر" في هذه القوائم يشير إلى أنها ليست شاملة وأن آليات حقوق الإنسان الدولية قد تعترف بأسباب أخرى. إن مراجعة الإطار المعياري لحقوق الإنسان الدولية تساعد في تحديد قائمة بالأسباب التي تشمل العرق، واللون، والجنس، واللغة، والدين، والرأي السياسي، أو غيره والأصل القومي، والأصل الاجتماعي والممتلكات، وحالة الميلاد، والإعاقة، والعمر، والجنسية، والحالة الزوجية والعائلية، والحالة الصحية، ومكان الإقامة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والحمل، والوضع الأصلي، والأصل الأفريقي، وغير ذلك من الأوضاع. وفي الممارسة العملية، سيكون من الصعب إدراج جميع أسباب التمييز ذات الصلة المحتملة في أسئلة مسح الأسر. ولهذا السبب، يوصى بأن يحدد جامعو البيانات قوائم أسباب ذات صلة وقابلة للتطبيق من حيث السياق، بالاستعانة بالقائمة التوضيحية وصياغة أسباب التمييز المحظورة الموضحة في قسم المنهجية أدناه، وإضافة فئة "أخرى" لتعكس أسبابًا أخرى ربما لم يتم إدراجها في الاستمارة.

مصدر البيانات: هيئة حقوق الإنسان

وحدة القياس: عدد

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:

عدد الأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش.

آخر تحديث للبيانات: 2024

ملاحظة: تم توثيق عدد الذين أبلغوا عن تعرضهم لممارسات تمييزية أو حالات تحرش..

2024	2023	2022	عدد الأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش
14	11	1	الإجمالي

المؤشر 10.4.1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

<p>وصف المؤشر: حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هي مجموع تعويضات الموظفين المعطاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس إجمالي المخرجات. ويقدم هذا المؤشر معلومات حول الحصة النسبية من المخرجات والتي يتم دفعها كتعويض للموظفين مقارنة بالحصة المدفوعة لرأس المال في عملية الإنتاج لفترة مرجعية معينة</p>
<p>مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء</p>
<p>وحدة القياس: نسبة مئوية %</p>
<p>مستوى تفصيل البيانات: وطني</p>
<p>طرق الحساب:</p> $\text{حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{مجموع تعويضات الموظفين} + \text{الدخل من العمل للعاملين لحسابهم الخاص}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$
<p>آخر تحديث للبيانات: 2024</p>

السنة					المؤشر
2024	2023	2022	2021	2020	
34.4	40.7	44.3	39.1	37.7	نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر 10.5.1 مؤشرات السلامة المالية

وصف المؤشر: مؤشرات السلامة المالية المستخدمة في قياس هذا المؤشر.

1. رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول (معدل كفاية رأس المال)
2. رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول مَرَّجة المخاطر
3. صافي مخصصات القروض المتعثرة إلى رأس المال
4. القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
5. العائد على الأصول
6. الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
7. صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال.

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول: هي نسبة رأس المال الأساسي (الفئة 1) إلى إجمالي الأصول (الميزانية العمومية). بالنسبة للسجلات القضائية التي طبقت نسبة الرافعة المالية لبازل 3، سيتم حساب هذا المؤشر باستخدام رأس المال من المستوى 1 كبسط ومقياس التعرض كمقام، والذي يشمل أصول الميزانية العمومية ومخاطر المشتقات وتعرضات معاملات تمويل الأوراق المالية والبنود خارج الميزانية العمومية.

رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول مَرَّجة المخاطر: يُحتسب هذا المؤشر باستخدام رأس المال التنظيمي من الفئة 1 كبسط والأصول مَرَّجة المخاطر كمقام. جمعت البيانات المتعلقة بمؤشر السلامة المالية هذا وفقاً لاتفاقية بازل المطبقة (أي لبازل 1، وبازل 2، وبازل 3).

القروض المتعثرة إلى إجمالي مخصصات خسائر القروض: يُحتسب مؤشر السلامة المالية هذا من خلال قيمة القروض المتعثرة مخصوماً منها قيمة مخصصات خسائر القروض المحددة كبسط، ورأس المال كمقام. يقاس رأس المال على أنه إجمالي رأس المال التنظيمي.

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: يُحتسب مؤشر السلامة المالية هذا باستخدام قيمة القروض المتعثرة كبسط والقيمة الإجمالية لمحفظه القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة، وقبل خصم مخصصات خسائر القروض المحددة) كمقام.

العائد على الأصول: يُحتسب مؤشر السلامة المالية هذا من خلال قسمة صافي الدخل السنوي قبل الضرائب (على النحو الموصى به في دليل مؤشرات السلامة المالية) على متوسط قيمة إجمالي الأصول (المالية وغير المالية) خلال الفترة نفسها.

الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل: يُحتسب مؤشر السلامة المالية هذا باستخدام الأصول السائلة كبسط والخصوم قصيرة الأجل كمقام. كما يمكن احتساب هذه النسبة باتخاذ المقياس الواسع للأصول السائلة كبسط.

صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال: بناء على دليل مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي.

آخر تحديث للبيانات: 2024

السنة					مؤشرات السلامة المالية
2024	2023	2022	2021	2020	
19.6	20.1	19.9	19.9	20.3	نسبة رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول)
18.3	18.6	18.4	18.2	18.7	نسبة رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول مرجحة المخاطر
1.7	2.2	2.7	2.1	2.2	نسبة صافي مخصصات القروض المتمثلة إلى رأس المال
1.2	1.5	1.8	1.9	2.2	نسبة القروض المتمثلة إلى إجمالي القروض
2.2	2.2	2.0	1.9	1.5	نسبة العائد على الأصول
36.5	38.9	39.7	41.3	43.8	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل
-4.6	1.2	-2.3	-0.05	7.3	نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال

المؤشر 10.a.1 نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية

وصف المؤشر: نسبة مجموع عدد الخطوط التعريفية (بالنسبة المئوية) المطبقة على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعادلة لمعدل تعريفي يبلغ 0% في الفصل 01-97 HS
مصدر البيانات: هيئة الزكاة والضرائب والجمارك
وحدة القياس: نسبة مئوية %
مستوى تفصيل البيانات: وطني
طرق الحساب: متوسط حصة خطوط التعريفات الجمركية الوطنية التي تكون معفاة من الرسوم..
آخر تحديث للبيانات: 2022

السنة					المؤشر
2024	2023	2022	2021	2020	
13	14	14	15	16	نسبة خطوط التعرفة

المؤشر 10.b.1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر) والتدفقات الأخرى

وصف المؤشر: مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات، المشمولة في المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، والتدفقات الرسمية الأخرى (OOF) والتدفقات الخاصة
مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي
وحدة القياس: ريال سعودي
مستوى تفصيل البيانات: أنواع المساعدات والاستثمارات
طرق الحساب: مجموع التدفقات الرسمية والخاصة من جميع الجهات المانحة إلى البلدان النامية.
آخر تحديث للبيانات: 2023
ملاحظة: تغطي القروض والمساعدات والاستثمار في الخارج

مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية						السنة
المطلوبات/ التعهدات: الاستثمار المباشر داخل الاقتصاد	الأصول: الاستثمار المباشر في الخارج	الإجمالي	المساعدات المقدمة من أطراف متعددة	المساهمات لدعم الجمعيات والمنظمات	القروض والمساعدات	
11,547,064,692	54,573,245,936	37,605,000,000	-	2,448,000,000	35,157,000,000	2019
6,079,740,733	20,290,959,926	19,230,000,000	-	2,142,000,000	17,088,000,000	2020
106,313,900,000	92,527,104,083	44,994,000,000	-	3,530,500,000	41,463,500,000	2021
100,162,733,000	99,492,598,503	55,495,000,000	-	4,283,000,000	51,212,000,000	2022
85,513,118,102	65,044,210,776	-	-	-	-	2023

المؤشر 10.c.1 تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة (بالملايين)

وصف المؤشر: تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبلغ المحول. وهو ليس بواضح المعالم، والمماثل والمحدّد جيداً على النحو التالي: لذا نقتراح استخدام المؤشر المماثل والمحدّد جيداً على النحو التالي: "متوسط التكلفة الإجمالية لإرسال 200 دولار أو ما يعادلها بعملة المرسل (المحلية) في كل قناة للدولة (كنسبة من المبلغ المرسل)". فقراءة هذا المؤشر متاحة لما مجموعه 365 قناة في العالم، ل 48 بلداً مرسلًا و105 بلاد مستقبلية على أساس ربع سنوي وفقاً لقاعدة بيانات أسعار تحويلات البنك الدولي في جميع أنحاء العالم. وتستند معلومات توفر البيانات أعلاه أعلاه إلى البلدان ال 105 المستقبلية.

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

وحدة القياس: ريال سعودي

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: تُجمع البيانات من خلال عملية تسويق سري لمقدمي خدمات التحويلات المالية، وتشمل هذه العملية عينة من مقدمي خدمات التحويلات المالية، بما في ذلك ما لا يقل عن 80% من حصة السوق في كل ممر. ويُحسب متوسط التكلفة كمتوسط بسيط لإجمالي التكاليف (بما في ذلك الرسوم وهامش سعر الصرف) التي يحددها كل مقدم خدمة تحويل يعمل في ممر. في عام 2016، طُرِح هدف المَحْوَل الذكي لمراقبة معاملات التحويلات المالية على مستوى أكثر تفصيلاً. ويهدف إلى عكس التكلفة التي سيدفعها المستهلك الواعي الذي يمتلك معلومات كاملة كافية لتحويل التحويلات المالية في كل ممر. ويُحسب هدف المَحْوَل الذكي كمتوسط بسيط لأرخص ثلاث خدمات لإرسال ما يعادل 200 دولار أمريكي في كل ممر، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية من إجمالي المبلغ المرسل. بالإضافة إلى الشفافية، يجب أن تستوفي الخدمات معايير إضافية لإدراجها ضمن هدف المَحْوَل الذكي، بما في ذلك سرعة المعاملات (5 أيام أو أقل) وإمكانية الوصول التي يحددها القرب الجغرافي للفروع، وذلك بالنسبة للخدمات التي تتطلب حضوراً فعلياً أو الوصول إلى أي تقنية أو جهاز ضروري لاستخدام الخدمة، مثل حساب مصرفي أو هاتف جوال أو الإنترنت. طُوّرت منهجية هدف المَحْوَل الذكي بالتعاون مع مجموعة عمل التحويلات العالمية، وهي مجموعة عمل شكلها البنك الدولي بناءً على طلب من مجموعة الثماني/مجموعة العشرين لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف 5.

آخر تحديث للبيانات: 2024

السنة					
2024	2023	2022	2021	2020	
171,309	142,710	145,563	149,300	128,768	إجمالي المبالغ المحولة (الأفراد غير السعوديين) مليون ريال سعودي